

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية
والبلديات



نحو شرطة بلدية
مجتمعية في لبنان

المقدّمة:

منذ العام ٢٠١٥ تعمل وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع شركائها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تطوير عمل الشرطة البلديّة في لبنان. وقد تمّ تشكيل لجنة لتحضير المشروع التنظيمي من أجل تنفيذ عمل الشرطة البلدية.

يهدف هذا البيان إلى:

توثيق كلّ ما تمّ العمل عليه في هذا السياق حتى تاريخه

تحديد الرؤية والخطة الإستراتيجية من أجل مأسسة الشرطة البلدية

وذلك من أجل الوصول إلى إطار عمل موّحد للشرطة البلدية مع الالتزام بخصائص كل بلدية.

يساعد هذا الإطار على بناء مهنيّة عناصر الشرطة البلدية في القيام بعملهم، والتعاون مع المؤسسات الأمنيّة كافة في إطار محدّد وواضح، سعياً لتعزيز الأمن على كافّة الأراضي اللبنانيّة والسهر على راحة المواطنين وخدمتهم. وتكمن أهميّة هذا البيان في استدامة العمل على تطوير عمل الشرطة البلدية بما يوافق الحاجة المحليّة، ضمن أطر قانونيّة واضحة وممنهجة.

يقسم البيان إلى:

أولاً: لمحة تاريخيّة عن مراحل تطوير عمل الشرطة

ثانياً: منهجيّة العمل

ثالثاً: الشرطة البلدية: شرطة مجتمعيّة

رابعاً: الإطار الاستراتيجي

خامساً: الأدوات والتعاميم

سادساً: الملحقات

أولاً: لمحة تاريخية عن مراحل تطوير عمل الشرطة

قامت اللجنة، مستندةً إلى معلومات الاستشارات والبحوث المكثفة، بتحديد الإطار الإستراتيجي الذي يتضمن العناصر التالية:

وضع نظام نموذجي للشرطة البلدية

[التعميم رقم ١٨٩٧١ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٩]



وضع مدونة لقواعد السلوك

[التعميم رقم ١٨٥٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٤]



اعتماد لباس موحد ذو طابع مدني.



تنظيم دورات تدريبية مخصصة للشرطة البلدية.



تشجيع توظيف الإناث والذكور.



وتتابع اللجنة العمل لتطوير أدوات عدة لتطبيق الإطار الإستراتيجي وتنظيم العمل اليومي للشرطة البلدية.

عانت الشرطة البلدية لفترات طويلة خلت من عدم تحديد هوية دقيقة لعملها، وافتقرت حتى لتعريف مهامها وصلاحياتها بشكل واضح ودقيق.

كما قامت البلديات في العام ٢٠٠٥ نتيجة للظروف السائدة في حينه باستخدام عناصر شرطة بلدية مؤقتة. هذا وازداد استخدام عناصر جديدة في العام ٢٠١١ نتيجة النزوح السوري، إذ باتت الحاجة إلى هذه العناصر أكيدة وملحة من أجل ضبط الأمن ضمن النطاق البلدي، بالإضافة إلى القيام ببعض المهام التي أولها القانون لها.

من خلال متابعة أنظمة موظفي البلديات، تبين أن أكثر من ٩٠٪ من بلديات لبنان لا تملك أو تطبق أنظمة خاصة بالشرطة البلدية، بل كانت أنظمة الموظفين فقط تذكر في بعض موادها عناصر الشرطة البلدية، صراحةً أو ضمناً. وكذلك تبين أن القسم الأكبر من باقي البلديات التي لديها أنظمة للشرطة البلدية قد مضى على صدورها ما يزيد عن العشرين عاماً، وبالتالي لم يعد بإمكانها مواكبة الحاجات والمفاهيم الجديدة لتعريف الشرطة البلدية.

في نهاية العام ٢٠١٥، تم تعيين لجنة لتحضير المشروع التنظيمي من أجل تنفيذ عمل الشرطة البلدية في لبنان، وكلفت بدراسة هذا العمل وتطويره. في العام ٢٠١٦، نظمت اللجنة جلسات تشاورية مع كافة المعنيين لمناقشة الحاجات والمشاكل التي تعاني منها الشرطة البلدية في لبنان.

ثانياً: منهجية العمل

في سياق العمل على تطوير الشرطة البلدية تمّ اعتماد منهجية المشاركة والتواصل مع المعنيين والاختصاصيين من أجل تحديد الحاجات وتلبيتها وفقاً للمتطلبات المحلية. بعد تشكيل اللجنة المختصة بقيادة قائد معهد قوى الأمن الداخلي، أُقيمت ورش عمل على صعيد الأفضية والمحافظات للمشاور، تناولت واقع الشرطة البلدية وحاجاتها. وقد شارك في هذه المشاورات:



بعد تحديد الحاجات، تمّ التنسيق مع اختصاصيين بشأن المواضيع المقترحة. وظهرت أهميّة القيام بدراسة حول دور الشرطة البلدية في مجال الضابطة العدلية، كما وإنشاء نظام نموذجي للشرطة البلدية من أجل توضيح دورها ومهامها ووضع إطار مهني وواضح لعملها.

قُدّمت الدراسة إلى هيئة التشريع والاستشارات ووافق عليها مجلس شوري الدولة أولاً وتمّ مجلس الخدمة المدنية/إدارة الأبحاث والتوجيه. بعدها عمّم النظام الداخلي على جميع البلديات.

أما على الصعيد التطبيقي، فتمّ اختيار بلديات نموذجية من قبل وزارة الداخلية والبلديات، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، من أجل تجربة مقارنة الشرطة البلدية الاحترافية.

معايير الاختيار:

- تغطية على صعيد جميع المحافظات اللبنانية
- بلديات ذات أحجام وقدرات مختلفة
- الالتزام بتبني النظام النموذجي والإطار الإستراتيجي للشرطة البلدية
- اختيار البلديات النموذجية من الـ ٢٥١ بلدية لبنانية الأكثر ضعفاً

البلديات النموذجية:

محافظه بعلبك والهرمل بعلبك	محافظه البقاع قب الياس زحله معلّقة وتعايل رياق مجدل عنجر	محافظه الشمال البترون شكا أنفه أميون زغرنا وإهدن	محافظه جبل لبنان الدامور عاليه الشويقات اتحاد بليات إقليم الخروب الشمالي برج حمود	محافظه الجنوب صيدا حارة صيدا مغدوشة
-------------------------------	--	---	--	--

وقد تابع فريق عمل من الاختصاصيين هذه البلديات من أجل العمل على تنفيذ الخطة الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة، وابتكار آليات عمل وتقنيات تُراعي واقع كلّ بلدية وتؤكّد على تطبيق الرؤية الجديدة للشرطة البلدية في لبنان.

ثالثاً: الشرطة البلدية: شرطة مجتمعية

الشرطة البلدية هي قوة مسلحة وضابطة إدارية بلدية مجتمعية وعدلية في الحالات المحددة وضمن نطاقها الجغرافي البلدي حصراً. تطلق تسمية الشرطة البلدية على جميع نساء ورجال الشرطة البلدية مهما كانت رتبتهن/هم. يؤدي عناصر الشرطة البلدية مهامهم بلباسهم الرسمي. كما يتطلب حسن عمل الشرطة البلدية وتمكينها من إتمام مهامها على أعلى قدر من المسؤولية والمهنية، الالتزام بعدد من المبادئ والقيم التي ترسخ مفهوم الشرطة الديمقراطية والمجتمعية والقريبة من الناس وحاجاتهم. وهذا يؤدي إلى ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية في دور الشرطة البلدية التي من شأنها تحويل الشرطة البلدية إلى خدمة للمجتمعات.

رابعاً: الإطار الاستراتيجي

نظام الشرطة البلدية

يتضمن نظام الشرطة البلدية مجموعة من الأحكام والقواعد التي تحدّد وترعى أصول تكوين الشرطة البلدية ومهامها وصلاحياتها وحقوقها وواجباتها. ومن الضروري اعتماد نظام داخلي لعناصر الشرطة البلدية، الأمر الذي يترتب انعكاسات ايجابية على تحسين خدمة العناصر، وبالتالي تأمين الخدمة العامة ومصالح المواطنين على أكمل وجه.



مدونة قواعد سلوك عناصر الشرطة البلدية

تعتبر مدونة قواعد سلوك عناصر الشرطة البلدية المرفقة بالنظام الحاضر جزءاً لا يتجزأ منه ومنتمة له. وتسعى مدونة السلوك إلى ضمان احترام جميع أفراد الشرطة البلدية لحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، لجميع المواطنين والمقيمين من دون تمييز، وفقاً للدستور والاتفاقيات والمعايير الدولية.



المنهج التدريبي للشرطة البلدية

عُدّل المنهج التدريبي للشرطة البلدية بشكل يتماشى مع مفهوم الشرطة المجتمعي، بحيث تمّ إدخال نموذج تدريب جديد يُعنى بالمهارات الاجتماعية وينمي قدرات عناصر الشرطة البلدية على الاستجابة للاحتياجات الأمنية، من خلال تدريبهم على القيام بعملهم بشكل احترافي ومهني في معهد قوى الأمن الداخلي ليصبح «مركزاً للموارد» لخدمات الشرطة البلدية في جميع أنحاء لبنان.



لباس موحد للشرطة البلدية

بعد العديد من الدراسات والاجتماعات مع المختصين وبعض عناصر الشرطة البلدية تمّ اعتماد لباس موحد للشرطة البلدية يعكس دورها المهني والمجتمعي. وافقت وزارة الدفاع الوطني عليه وعمّمه معالي وزير الداخلية والبلديات في العام ٢٠١٩.



تشجيع البلديات على توظيف الإناث والذكور في الشرطة البلدية

يهدف هذا التوظيف إلى تمثيل الشرطة البلدية للتنوع الاجتماعي.



خامساً: الأدوات والتعاميم

الإنجازات

٥٥٢ بلديات		٢١ ورشة عمل		خلال العام ٢٠١٩	
---------------	--	----------------	--	--------------------	--

- خلال العام ٢٠١٩، نُظِّمت ٢١ ورشة عمل شاركت فيها ٥٥٢ من بلديات لبنان، وتمّ فيها شرح مضمون الإطار الإستراتيجي لتطوير عمل الشرطة البلدية وكيفية تطبيقه. في هذه الجلسات جرى التطرّق إلى مختلف الصعوبات التي ما زالت تعاني منها الشرطة البلدية، لذلك قامت اللجنة بتطوير العديد من الحلول المذكورة أدناه:
- عدم طلب النشرة للشرطة البلدية: عدم استماع إفادة عناصر الشرطة البلدية بموجب محاضر عدلية والاكتفاء باستلام الأشخاص المحتجزين والمضبوطات التي بحوزتهم بموجب إيصال، وبالتالي الاستعلام عنهم بمكتب التحريات، ما خلا الحالات التي تشير فيها النيابة العامة المختصة إلى وجوب استماعهم
 - تطوير نماذج لتنظيم عمل الشرطة البلدية؛
 - تطوير بطاقة تعريف موحّدة لعناصر الشرطة البلدية تصدر عن وزارة الداخلية والبلديات ومن رؤساء البلديات
 - تعميم دليل توجيهي حول الامتثال العملي واحترام حقوق الإنسان في استجابة عناصر الشرطة البلدية خلال الأزمات
 - تحديث التدريب ليصبح مدمجاً وإمكانية إعطاء بعض الدروس على شبكة الإنترنت بسبب تفشّي فيروس الكورونا المستجد
 - تطوير تدريب لمفوضي الشرطة البلدية
 - تحديد منهجية عمل لتطبيق الخطة الإستراتيجية مع الالتزام بخصوصية المنطقة مع البلدية واختصاصيين
 - تنظيم حلقات حوارية بين البلديات والشرطة البلدية وممثلين عن أفراد المجتمع لضمان تنسيق عمل الشرطة مع احتياجات الجميع، بالإضافة إلى ضمان بناء علاقات ودية مبنية على الثقة بين الأفراد والشرطة البلدية. كما تهدف هذه الحلقات إلى مناقشة نشاطٍ معيّن يساعد على:
 - تعزيز دور الشرطي البلدي
 - تعريف أبناء المجتمع على دور الشرطة البلدية وأهميتها
 - توطيد علاقات عناصر الشرطة البلدية مع أبناء المجتمع



خطة عمل طويلة الأمد

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

جانب المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية

١٨٩٧١
ع ١١

لإبلاغ البلديات وإتحادات البلديات

جانب محافظة مدينة بيروت
جانب محافظة جبل لبنان
جانب محافظة لبنان الشمالي
جانب محافظة عكار
جانب محافظة لبنان الجنوبي
جانب محافظة البقاع
جانب محافظة بعلبك الهرمل
جانب محافظة النبطية

حيث أن وزارة الداخلية والبلديات، وفي إطار تنظيم وتفعيل عمل الشرطة البلدية، قامت بإعداد مشروع نظام خاص موحد للشرطة البلدية بغية الاستئناس به من قبل البلديات الراغبة في إعداد نظام للشرطة البلدية أو تلك التي ترغب في تعديل الأنظمة النافذة لديها (ربطاً نسخة عنه)،

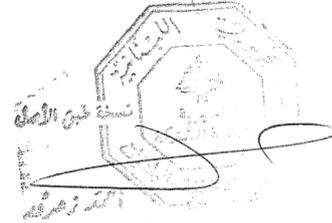
لذلك،

يطلب من المحافظين- كل ضمن نطاقه- إيداع البلديات وإتحادات البلديات نسخة عن مشروع النظام المذكور، بغية الاستثمار عند الحاجة،

للاطلاع والمقتضى%

بيروت في ١٩ شباط ٢٠١٨

وزير الداخلية والبلديات
نهاد المشنوق



تبلغ نسخة لجان:

- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي%
- المديرية الادارية المشتركة/ دائرة شؤون الموظفين%

الرقم: ١٨٦٧/٢٠١٨
التاريخ: ٢٠ شباط ٢٠١٨

سادساً: الملحقات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

جانب المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية

١٨٥٣

لإبلاغ البلديات وإتحادات البلديات

جانب محافظة مدينة بيروت
جانب محافظة جبل لبنان
جانب محافظة لبنان الشمالي
جانب محافظة عكار
جانب محافظة لبنان الجنوبي
جانب محافظة البقاع
جانب محافظة بعلبك الهرمل
جانب محافظة النبطية

إلحاقاً لتعميم وزارة الداخلية والبلديات رقم ١٨٩٧١ تاريخ ١٩ شباط ٢٠١٨ المتعلق
بمشروع النظام الموحد للشرطة البلدية،

وحيث أن المادة الأولى من نظام الشرطة البلدية نصت على اعتبار مدونة قواعد سلوك
عناصر الشرطة البلدية جزءاً لا يتجزأ منه،

قامت وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد مدونة
قواعد سلوك لعناصر الشرطة البلدية تهدف إلى تحديد واجبات وعناصر الشرطة البلدية والمبادئ
والمعايير المهنية والقانونية التي عليه الالتزام بها أثناء أداء واجباته، كما تنظم علاقته مع الأفراد
والمجموعات وكافة السلطات وتسعى إلى ضمان احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات
الخاصة والعامة وفقاً للدستور والاتفاقيات والمعايير الدولية (ربطاً نسخة عنها)،

لذلك،

يطلب من المحافظين- كل ضمن نطاقه- ايداع البلديات وإتحادات البلديات نسخة عن
مدونة قواعد السلوك المذكورة وإبلاغهم ضرورة الالتزام بمندرجاتها،

للاطلاع والمقتضى%

بيروت في ٤ نيسان ٢٠١٩

وزير الداخلية والبلديات

رياح حفار الحسني



تبلغ نسخة لجانب:

- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي %
- المديرية الادارية المشتركة/ دائرة شؤون الموظفين %

المديرية العامة لشؤون الامن الداخلي

الوحدة : هيئة ائتمان

القطعة : شعبة الخدمة والعمليات

ورد في ٥ / ٤ / ٢٠١٩

سجل تحت رقم ٤٤٢٠٦٧/٧ ش ٢

للتعميم

شعبة الخدمة والعمليات

المديرية العامة لقوى الامن الداخلي

برقية فاكس

معدل لتعانية	معدل حدا	عادي	عدد صفحات
من : اللواء المدير العام لقوى الامن الداخلي			
إلى : - جناب وزارة الداخلية والبلديات / المديرية الإدارية المشتركة / يرجى التفضل بالاطلاع - قادة الوحدات - العميد رئيس هيئة الأركان / قطاعات هيئة الأركان - العقيد المفتش العام لقوى الامن الداخلي			
النص			الرقم: ١٧٨٨٧
التاريخ: ١٣/٣/٢٠٢٠			
<p>عطفًا على إبداء وزارة الداخلية والبلديات رقم ١٦٠٠٤ تاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٣ . وحيث ان المسادة/٧٤/ من المرسوم الاشتراكي رقم ١١٨ تاريخ ٣٠/٠٦/١٩٧٧ (قانون البلديات) نصت على ان يتولى رئيس السلطة التنفيذية في البلدية شؤون الأمن بواسطة: (الشرطة البلدية التي تتمتع بصفة الضباط العدلية، وله ان يطلب مسوؤرة قوى الامن الداخلي عند وقوع أي جرم أو احوال حدوث ما قد يهدد السلامة العامة وأن يباشر التحقيقات اللازمة).</p> <p>وحيث ان بعض البلديات قد باشرت العمل فعلاً وألقت القبض على عدد من الأشخاص المطلوبين تم تسليمهم الى قطاعات قوى الامن الداخلي، وكسوت استماع افادة رؤساء وأعضاء وشرطة البلديات والاستعلام عنهم من مكتب التحريات بموجب محاضر عدلية لدى تسليمهم موقوفين الى قوى الامن الداخلي يؤدي الى تفويضهم وتسليمهم مما يؤثر على تسالح عملهم في المستقبل.</p> <p>يطلب اليكم كل فيما حصد:</p> <p>عدم استماع افادة هؤلاء الأشخاص بموجب محاضر عدلية والاكتفاء باستلام الأشخاص المختجرين والمضبوطات التي محوزتم بموجب اتصال بدون فيه المكان والزمان وكامل هوية الأشخاص المذكورين أعلاه وملخص عن الوقائع، وبالتالي عدم الاستعلام عنهم من مكتب التحريات، ما خلا الحالات التي تشه النيابة العامة المختصة بموجب استماعهم لضرورات التحقيق.</p>			
<p>بالتوقيع: اللواء عماد عثمان</p>			

للقاها

الساعة والتاريخ:

التوقيع:

بها

الساعة والتاريخ:

التوقيع:

بها

سادشاً: الملحقات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

٢٠١٦/٧/٢٤

٢٨ تموز ٢٠١٦

N17089

بالإضافة لإبلاغ
اتحادات البلديات
والبلديات

جانب المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
جانب محافظة جبل لبنان
جانب محافظة لبنان الشمالي
جانب محافظة عكار
جانب محافظة لبنان الجنوبي
جانب محافظة البقاع
جانب محافظة بعلبك - الهرمل
جانب محافظة النبطية

نودعكم ريبطاً كتاب المديرية العامة لقوى الامن الداخلي رقم ٢٠٤/٦٤١/٧ش تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٢ حول موضوع تطوير عمل الشرطة البلدية في لبنان،

للإطلاع وإبلاغ البلديات المذكورة في الجدول المرفق بغية التعاون مع فريق العمل المؤلف من مندوبين من قوى الامن الداخلي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومقوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والذي سيقوم بتنظيم ورش عمل وفقاً للجدول المرفق بهدف استطلاع الآراء حول تنظيم وتفعيل عمل الشرطة البلدية،

علماً أننا كلفنا مستشار وزير الداخلية والبلديات العميد المتقاعد جان طالوزيان للتسيق مع قائد معهد قوى الامن الداخلي بهذا الموضوع %

٢٨ تموز ٢٠١٦

بيروت، في

وزير الداخلية والبلديات
نهاده المشنوق

تبلغ نسخة لجانب:

- السيدة رشا الحوراني / للتسيق مع الرائد روني الهاشم وفقاً للبند الثاني من كتاب المديرية العامة لقوى الامن الداخلي رقم ٢٠٤/٦٤١/٧ش تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤

عدد: ٢٠٢٠/١٨٨٧٥

جانب محافظة مدينة بيروت
 جانب محافظة جبل لبنان
 جانب محافظة لبنان الشمالي
 جانب محافظة عكار
 جانب محافظة لبنان الجنوبي
 جانب محافظة النبطية
 جانب محافظ البقاع
 جانب محافظة بعلبك - الهرمل

يطلب اليكم كلّ ضمن نطاقه إبلاغ كافة البلديات واتحادات البلديات رفع جداول الى وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، خلال مهلة شهرين من تاريخه، بأسماء الشرطة البلدية العاملة لديها وذلك لإصدار بطاقات تعريف عائدة لهم وفقاً للأصول، استناداً للجدول التالي:

عناصر الشرطة البلدية
اسم البلدية
اسم العنصر الثلاثي
نوع العقد (ملاك أو مستخدم)
الرتبة
تاريخ الولادة
فئة الدم
صورة شمسية
رقم السجل
مدة العقد

للإطلاع والمقتضى %

٢٩ آذار ٢٠٢١

وزير الداخلية والبلديات

محمد فهمي

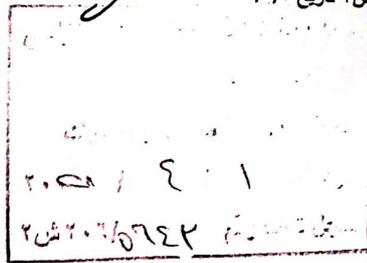
بيروت، في:



٢٩

تبلغ نسخة لجانب:

- المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي/ عطفًا على كتابكم رقم ٢٠٦/٣٥١٧ ش ٢ تاريخ ٢٠٢١/٣/٢١
- المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
- المحفوظات %



٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

٢٠٢١/٣/٢٩

